

الرسائل الرئيسية

تبدو المخاوف بشأن مستقبل العمل أكثر حدة اليوم من أي وقت مضى. ويثور القلق في البلدان المتقدمة حول التأثير الهائل للتكنولوجيا على التوظيف. ويسود رأي شائع بأن تزايد عدم المساواة، بالإضافة إلى ظهور اقتصاد لا يقوم على التوظيف الدائم، يشجع سباقا نحو القاع في أوضاع العمل.

بشكل عام، يبدو أن هذه المخاوف لا أساس لها. صحيح أنه في بعض البلدان المتقدمة والبلدان متوسطة الدخل يؤدي التشغيل الآلي (الأتمتة) إلى فقدان الوظائف في قطاع الصناعات التحويلية. لكن التكنولوجيا تتيح فرصا لخلق وظائف جديدة، وزيادة الإنتاجية، وتقديم خدمات عامة فعالة. ومن خلال الابتكار، تُنشئ التكنولوجيا قطاعات ومهاما جديدة. وبشكل عام، يبذل الابتكار مستويات المعيشة.

ومقارنة بالابتكارات التكنولوجية الرئيسية السابقة، فإن بعض سمات الموجة الحالية من التقدم التكنولوجي جديدة بالملاحظة. وتتيح التكنولوجيا الرقمية للشركات الابتكار والانتشار سريعا مما يؤدي إلى كسر أنماط الإنتاج التقليدية، وطمس الحدود الفاصلة بين الشركات. وتتطور نماذج الأعمال الجديدة- شركات المنصات الرقمية- على وجه السرعة من شركات ناشئة محلية إلى شركات عملاقة عالمية، توظف في كثير من الأحيان عددا قليلا من الموظفين وتمتلك القليل من الأصول المادية. وتطرح هذه المنظومة الصناعية الجديدة أسئلة حول السياسات في مجالات الخصوصية والمنافسة والضرائب.

ويساعد صعود أسواق المنصات في وصول آثار التكنولوجيا إلى عدد أكبر من الناس بوتيرة أكثر سرعة من أي وقت مضى. ويجلب هذا "الحجم بدون كتلة" فرصا اقتصادية لملايين الأشخاص الذين لا يعيشون في بلدان صناعية أو حتى في مناطق صناعية. وهذا يعني أن الطلب المتغير على المهارات يصل أيضا إلى هؤلاء الأشخاص أنفسهم.

فقد خفضت التكنولوجيا بشكل غير متناسب الطلب على العمال الأقل مهارة في حين أنها عززت أهمية المهارات المعرفية عالية المستوى. ويتطلب بناء المهارات المطلوبة في سوق العمل أسسا قوية لرأس المال البشري وقدرة على التعلم مدى الحياة. ويمثل الاستثمار في رأس المال البشري أولوية من أجل تحقيق أقصى استفادة من الطبيعة المتغيرة للعمل.

وهناك حاجة لمزيد من المعلومات وتحسين القياس لزيادة الوعي والطلب على الإجراءات التدخلية من أجل بناء رأس المال البشري. وبغية تحقيق هذا الهدف، يقيس مؤشر رأس المال البشري الصلة بين الاستثمارات في الصحة والتعليم وإنتاجية العمال في المستقبل فيما بين البلدان.

وتتطلب مخاطر سوق العمل الحالية والمستقبلية من الحكومات إعادة التفكير في أنظمة الحماية الاجتماعية. فيجب تعزيز المساعدات الاجتماعية، بما في ذلك من خلال ضمان الحد الأدنى منها. وتحقق التأمينات الاجتماعية دور حيوي. ومع ذلك، فإن أهمية نموذج بسمارك المعتاد تتضاءل أو يظل النموذج ملهما للكثير من البلدان، خاصة بسبب الانتشار الواسع للأنشطة غير الرسمية. وحالما يتم تعميم الحماية، يمكن لقواعد تنظيم العمل التي تتسم بقدر أكبر من المرونة أن تسهل التحولات في مجال التوظيف.

ويعتبر الاحتواء الاجتماعي- من خلال ضخ استثمارات أكبر في رأس المال البشري وتعزيز الحماية الاجتماعية- أمرا مكلفا. ويبلغ حجم الإيرادات الضريبية في بلدان الأسواق الناشئة نصف حجمها في البلدان المتقدمة، لكن من المرجح أن تتحمل المالية العامة ما بين 6 و8% من إجمالي الناتج المحلي لتوفير الاستثمارات المطلوبة. وستحتاج معظم حكومات العالم إلى تعبئة إيرادات ضخمة. ويُعد تطبيق استراتيجيات الإيرادات متوسطة الأجل التي تقلص الفجوة بين السياسة الضريبية والامتثال الضريبي أمرا ممكنا في معظم البلدان، ويمكن أن يعزز عائدات الضرائب في الأجل الطويل.

ما الذي يتغير في عالم الوظائف؟

هيمنت المخاوف بشأن البطالة الناجمة عن التشغيل الآلي على النقاش حول مستقبل العمل.

إذ أن عدد أجهزة الإنسان الآلي (الروبوت) التي تعمل على مستوى العالم أخذ في الزيادة السريعة. وبحلول عام 2019 سيكون هناك 1.4 مليون روبوت جديد تعمل في قطاع الصناعة، ليصل إجمالي عدد تلك الأجهزة إلى 2.6 مليون في جميع أنحاء العالم. وكانت كثافة انتشار أجهزة الروبوت بالنسبة للعمال في عام 2018 عند أعلى مستوياتها في كوريا الجنوبية وسنغافورة وألمانيا. ومع ذلك، لا يزال معدل التوظيف مرتفعا في جميع هذه البلدان، رغم ارتفاع معدل انتشار الروبوتات.

ورغم صحة القول إن الروبوتات تحل محل العمال، لكن من غير الواضح تماما إلى أي مدى. وإجمالاً، تشير التقديرات إلى أن التغيرات التكنولوجية التي تحل محل العمل الروتيني خلقت أكثر من 23 مليون وظيفة في جميع أنحاء أوروبا من عام 1999 إلى عام 2016- وهو ما يقرب من نصف الزيادة في إجمالي حجم العمالة في الفترة نفسها. وتشير الشواهد الحديثة في البلدان الأوروبية إلى أنه في حين أن التكنولوجيا قد تكون بديلا عن العمال في بعض الوظائف، فإنها بشكل عام تزيد الطلب على العمالة. فبدلاً من الاستعانة بموظفي القروض التقليديين، قامت JD Finance وهي منصة رائدة في التكنولوجيا المالية الرقمية في الصين، بإنشاء أكثر من 3000 وظيفة لإدارة المخاطر أو تحليل البيانات لتحسين نظم الحلول الحسابية (الخوارزميات) من أجل إضفاء الطابع الرقمي على الإقراض.

تعطل التكنولوجيا عمليات الإنتاج من خلال تحدي الحدود التقليدية للشركات، وتوسيع سلاسل القيمة العالمية، وتغيير جغرافية الوظائف. وتحدّ اتفاقيات التجارة الحرة والبنية التحتية المحسنة من تكلفة التجارة عبر الحدود، مما يتيح إجراء المعاملات حيثما

تكون التكاليف عند أدنى مستوى. 2 وتسرع التكنولوجيا هذه العملية. وتستخدم الشركات تقنيات جديدة لتحسين استغلال رأس المال، والتغلب على المعوقات أمام الحصول على المعلومات، والإسناد، والابتكار. وتخفيض التكنولوجيات الرقمية تكاليف الاتصالات. وتخلق بعض شركات المنصات أسواقا جديدة. والشركات التي تباع منتجاتها عبر موقع التسوق الإلكتروني eBay في شيلي والأردن وبيرو وجنوب أفريقيا هي أحدث (أقل عمرا) من الشركات التي تتعامل في الأسواق التقليدية. والشركات الناشئة في الصين هي المهيمنة على منصة علي بابا. وتزِيل منصات العمل الإلكترونية الكثير من الحواجز الجغرافية التي كانت ترتبط سابقا بمهام معينة. وتسهم بنغلاديش بنسبة 15% من إجمالي القوة العاملة عبر الإنترنت على المستوى العالم حيث يعمل فيها 650 ألف عامل لحسابهم الخاص.

وتغير التكنولوجيا المهارات المطلوبة في سوق العمل. أولا، يبدو أن الطلب على المهارات الإدراكية والسلوكية غير الاعتيادية يرتفع في البلدان المتقدمة وبلدان الأسواق الناشئة على السواء. 3. ثانيا، يتراجع الطلب على المهارات الاعتيادية المرتبطة بوظائف معينة. ثالثا، يبدو أن المكاسب الناتجة عن الجمع بين أنواع مختلفة من المهارات آخذة في الزيادة. وتظهر هذه التغييرات ليس فقط من خلال الوظائف الجديدة التي تحل محل الوظائف القديمة، ولكن أيضا من خلال تغيير مواصفات المهارات المطلوبة في الوظائف الحالية. ومنذ عام 2001، زادت نسبة العمالة في الوظائف التي تتطلب قدرا كبيرا من المهارات الإدراكية والسلوكية غير الاعتيادية من 19% إلى 23% في بلدان الأسواق الناشئة، ومن 33% إلى 41% في البلدان المتقدمة.

وأخيرا، **تغير التكنولوجيا كيفية قيام الناس بأعمالهم والشروط التي يعملون وفقا لها.** فبدلا من العقد الموحد طويل الأجل، تؤدي التكنولوجيا الرقمية إلى توفير المزيد من العمل قصير الأجل، وغالبا ما يحدث ذلك من خلال منصات العمل عبر الإنترنت. وتسهل هذه الوظائف المستقلة المؤقتة على الأفراد ممارسة أنواع معينة من العمل وبشكل أكثر مرونة، لكنها تثير المخاوف بشأن عدم استقرار الدخل وغياب الحماية الاجتماعية. وعندما تتوفر بيانات عن اقتصاد تنتشر فيه هذه النوعية من الوظائف، يتبين أن الأرقام لا تزال صغيرة. إذ تشير بيانات من ألمانيا وهولندا إلى أن 0.4% فقط من القوة العاملة في هذه البلدان تعمل في الوظائف المؤقتة قصيرة الأجل. وعلى مستوى العالم، يقدر إجمالي عدد السكان الذين يعملون لحسابهم الخاص بنحو 84 مليونا، أو أقل من 3% من حجم القوة العاملة في العالم البالغ 3.5 مليار شخص.

من نواح عديدة، فإن التغييرات التي تطرأ على الطريقة التي يعمل بها الناس أكثر وضوحًا في البلدان المتقدمة حيث تنتشر التكنولوجيا على نطاق واسع وتبدأ أسواق العمل من مستويات عالية في الاقتصاد الرسمي. ومع ذلك، فإن بلدان الأسواق الناشئة تجابه المسائل نفسها منذ عقود، حتى وإن لم يكن لها علاقة بالتغير التكنولوجي. **فلا يزال الاقتصاد غير الرسمي منتشرا على نطاق واسع في بلدان الأسواق الناشئة-** يصل إلى 90% في بعض البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط- على الرغم من التقدم التكنولوجي. فعاملان اثنان من كل ثلاثة عمال في بلدان الأسواق الناشئة يشتغلون في القطاع غير الرسمي. وفي البلدان المتقدمة، تعمل التكنولوجيا الرقمية على طمس الخطوط الفاصلة بين العمل الرسمي وغير الرسمي. ويسبق انتشار الاقتصاد غير الرسمي على نطاق كبير موجة التغييرات التكنولوجية التي شهدتها الألفية الجديدة .

ماذا يمكن أن تفعل الحكومات؟

يقترح هذا التحليل ثلاثة مجالات أمام تدابير السياسات:

1. **رأس المال البشري والتعلم مدى الحياة.** تحتاج الحكومات إلى استثمار المزيد من الموارد في رأس المال البشري. وهناك حاجة إلى التركيز بدرجة أكبر على الفئات المحرومة والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وعلى تنمية المهارات المعرفية والسلوكية الاجتماعية المطلوبة في الأسواق الحالية.

2. **الحماية الاجتماعية وسياسات العمل.** يتعين على الحكومات أن تعمل على تعزيز الحماية الاجتماعية. وسوف يتحقق هذا الهدف من خلال توفير حد أدنى من الحماية الاجتماعية المضمونة، تُستكمل لاحقاً بإصلاحات في قواعد سوق العمل في بعض بلدان الأسواق الناشئة.

3. **تعبئة الإيرادات.** هناك حاجة ماسة إلى تحديث النظام الضريبي في بعض بلدان الأسواق الناشئة لتوفير حيز في المالية العامة لتمويل رأس المال البشري والحماية الاجتماعية. كما أن فرض ضرائب عقارية في المدن الكبيرة، والحد من تهرب الشركات العالمية من الضرائب، وفرض ضرائب على السكر والتبغ والكربون ليس سوى بعض الخيارات المتاحة لزيادة الإيرادات الحكومية.

1. رأس المال البشري والتعلم مدى الحياة

في عصر التغيرات التكنولوجية، أصبح رأس المال البشري أكثر أهمية من أي وقت مضى. وتبرهن الأدلة أن عوائد التعليم ترتفع عندما تتغير التكنولوجيا. والصحة مكون آخر مهم لرأس المال البشري. وبدءاً من سنوات العمر المبكرة، تكمل أبعاد رأس المال البشري المختلفة بعضها البعض.

وغالباً ما يهمل الأفراد والأسر رأس المال البشري بسبب نقص المعلومات أو الأعراف الاجتماعية أو التكاليف الباهظة. ولهذه الأسباب، تلعب الحكومات دوراً حيوياً في بناء رأس المال البشري: كمقدم لخدمات الصحة والتعليم والتمويل، وكجهات تنظيمية للاعتماد ومراقبة جودة مقدمي الخدمات. ويمكن أن يساعد قياس نتائج التعليم والصحة القابل للمقارنة على مستوى العالم، كجزء من هذه العملية. ويزيد مشروع البنك الدولي الجديد الخاص برأس المال البشري الوعي ويعزز الطلب على الإجراءات التدخلية لبناء رأس المال البشري. والأهم من ذلك، يتضمن المشروع مؤشراً دولياً لقياس مكونات معينة لرأس المال البشري فيما بين مختلف البلدان.

لكن كيفية تعامل البلدان مع الطبيعة المتغيرة للعمل في الأجل القصير تعتمد على مدى السرعة التي يتواءم بها توفير المهارات مع متطلبات السوق. وتميل الأنظمة التعليمية إلى مقاومة التغيير، لذا يجب أن يحدث جزء كبير من تعديل العرض خارج التعليم الإلزامي. وتتزايد أهمية الطفولة المبكرة والتعليم الجامعي وتعليم الكبار خارج الوظائف في تلبية المهارات التي تتطلبها أسواق العمل في المستقبل.

والطريقة الأكثر فعالية للحصول على المهارات التي تتطلبها الطبيعة المتغيرة للعمل هي البدء في وقت مبكر. وترسي الاستثمارات المبكرة في التغذية والصحة والحماية الاجتماعية والتعليم أسساً قوية لاكتساب المهارات المعرفية والسلوكية الاجتماعية في المستقبل. كما أنها تجعل اكتساب المهارات المستقبلية أكثر قدرة على التكيف مع أوضاع عدم اليقين. كما أن الاستثمارات في الطفولة المبكرة وسيلة مهمة لتحسين تكافؤ الفرص. فكل دولار إضافي ينفق على الاستثمار في برامج الطفولة المبكرة الجيدة يحقق عائداً يتراوح من 6 دولارات إلى 17 دولاراً. وفي الوقت الحاضر، لا تتوفر هذه الاستثمارات خاصة للأطفال الفقراء والمحرومين الذين سيستفيدون أكثر من غيرهم من هذه البرامج. إن إعطاء الأولوية لهذه الاستثمارات يمكن أن يحقق مكاسب كبيرة لمختلف البلدان، طالما تم تسليط الضوء على كل من جودتها وإمكانية الحصول عليها.

ويكتسب التعليم الجامعي أهمية أكبر عندما تصبح البلدان أكثر اندماجاً في الاقتصاد العالمي وأكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية. ويبلغ المتوسط العالمي للعوائد الخاصة من التعليم الجامعي 15.8%.

وتجعل الطبيعة المتغيرة للعمل التعليم الجامعي أكثر جاذبية بثلاث طرق. أولاً، زادت التكنولوجيا والتكامل من حجم الطلب على المهارات المعرفية العامة رفيعة المستوى التي يمكن نقلها عبر الوظائف ولكن لا يمكن اكتسابها من خلال التعليم المدرسي وحده. وقد عزز الطلب المتزايد على هذه المهارات أجور خريجي الجامعات، في حين خفض الطلب على العمال الأقل تعليماً. ثانياً، يحفز التعليم الجامعي الطلب على التعلم مدى الحياة. ويُتوقع من العمال أن يمارسوا مهناً متعددة، وليس فقط وظائف متعددة خلال سنوات حياتهم. والتعليم الجامعي - مع ما يقدمه من مجموعة واسعة من الدورات ونماذج التدريب المرنة مثل التعلم عبر الإنترنت والجامعات المفتوحة - يلبي هذا الطلب المتزايد. ثالثاً، أصبح التعليم العالي - وخاصة الجامعات - أكثر جاذبية في عالم العمل المتغير من خلال دوره كمنصة للابتكار.

ومع تغير طبيعة العمل، فإن بعض العمال يقعون في براثن الاختلالات المستمرة في المهارات. ويساور السكان في سن العمل القلق بشأن فرص العمل المتاحة. وتتمثل إحدى الخطوات لتهدئة هذا القلق في تعلم الكبار من أجل زيادة وشحن مهارات العمال الذين لا يذهبون إلى مدارس أو يشغلون وظائف. لكن هذا النهج أظهر نتائج واعدة نظرياً أكثر منه في الممارسة العملية، إذ يحول التصميم السيئ دون ذلك في كثير من الأحيان. وهناك ثلاث طرق لتحسين تعلم الكبار: التشخيص الأكثر انتظاماً للمعوقات التي يواجهها البالغون، والتعليم والتدريب والتوجيه المصمم ليناسب البالغين؛ والنماذج المرنة للتنفيذ بما يتلاءم مع أنماط حياة البالغين. يعتبر تعليم الكبار قناة مهمة لإعادة شحن المهارات في مستقبل العمل، لكنه يحتاج إلى إعادة تفكير جاد في التصميم.

2. الحماية الاجتماعية وسياسات العمل

يتطلب التكيف مع الموجة التالية من الوظائف تعزيز الحماية الاجتماعية. وتتسحر بشكل متزايد الأحكام التقليدية للحماية الاجتماعية القائمة على العمل بأجر ثابت، والتعريفات الواضحة لصاحب العمل والموظف وسن التقاعد المحدد. وفي البلدان المتقدمة، يواجه نموذج التأمينات القائم على المرتب تحديا متزايدا من ترتيبات العمل البعيدة عن عقود التوظيف المعتادة. كما أن تمويل معاشات التقاعد وغيرها من أشكال التأمين من خلال الضرائب المفروضة على مرتبات العمال في القطاع الرسمي لا يجدي نفعاً إذا شكّل هؤلاء العمال نسبة صغيرة من مجمل القوة العاملة. **هناك حاجة إلى طرق جديدة لحماية الناس.**

وتمثل الأنشطة غير الرسمية، التي تشكل حالياً 90% من أسواق العمل في البلدان النامية، عقبة رئيسية. إذ يعمل معظم العمال — وخاصة الفقراء منهم — في أنشطة القطاع غير الرسمي التي لا تتمتع بالحماية الاجتماعية أو بالقليل منها. ونظراً للطبيعة المزمّنة للتحدي وبطء التقدم في مواجهة ذلك، من المرجح أن يكون معظم الناس أفضل حالاً في ظل وجود نظام للحماية الاجتماعية لا يعتمد على وضعهم الوظيفي.

وهناك حاجة إلى تغطية أوسع وأكثر استمرارية من معظم برامج المساعدة الاجتماعية التي تقدم حالياً. وفي حين من المستحسن اتباع نهج أكثر شمولاً، فإن الشكل المحدد للمساعدة الاجتماعية ينطوي على تحديات مختلفة سواء فنية أو سياسية أو تتعلق بالميزانية. وعادة ما تقلل النهج الشاملة أو تقضي على العقبات أمام تجزئة البرنامج، وتحديد شروط الأهلية والتوترات الاجتماعية، ولكنها تتطلب موارد إضافية كبيرة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يساعد الدخل الأساسي الشامل في التغلب على بعض العقبات، ولكنه باهظ التكلفة من الناحية المالية للكثير من بلدان الأسواق الناشئة. **وينبغي أن يتم توسيع مظلة المساعدات الاجتماعية بنفس وتيرة تعبئة الموارد الضرورية.**

ومع وجود برامج حماية أساسية قوية مضمونة يمكن للناس أن يواصلوا رفع مستوى التأمين الذي يتمتعون به من خلال مستويات مختلفة من البرامج المدعومة تدريجياً - مع التأمينات الاجتماعية القائمة على الاشتراكات حيث تتوفر الشروط المواتية، وأيضاً مجموعة من الخيارات الطوعية التي يمكن أن توفرها الدولة والأسواق لهم.

ومن شأن تعزيز المساعدة الاجتماعية والتأمين أن يقلل من عبء إدارة المخاطر على قواعد تنظيم العمل. ومع تحسين حماية الناس من خلال تعزيز أنظمة المساعدة الاجتماعية والتأمينات، يمكن جعل قواعد تنظيم العمل، كلما كان ذلك مناسباً، أكثر مرونة لتسهيل التنقل بين الوظائف. ويمكن للحكومات التي تهدف إلى توفير دخل مناسب أن تختار استخدام المزيد من المساعدة الاجتماعية لزيادة الإيرادات وتخفيف الضغط على الحد الأدنى للأجور التي يتم تحديدها وفقاً لمستويات تتجاوز إنتاجية العمالة. ومع ذلك، **يظل الحد الأدنى للأجور أداة حيوية لتحقيق التوازن في القوة التفاوضية بين الشركات والعمال.** ويمكن تقديم مساندة للدخل للعاطلين في صورة إعانات البطالة وليس من خلال مكافأة نهاية الخدمة.

3. تعينة الإيرادات

تحقيق الاحتواء الاجتماعي في ظل الطبيعة المتغيرة للعمل أمر مكلف. ومن المرجح أن تتكلف الاستثمارات في رأس المال البشري، والحماية الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك العاملون في مجال الصحة المجتمعية في بعض بلدان الأسواق الناشئة، والفرص الإنتاجية للشباب، ما بين 6% و8% من إجمالي الناتج المحلي. وعلى الرغم من أن التكاليف الفعلية قد تكون أقل للبلدان التي تختار البناء على البرامج الحالية، من الضروري أن تهيئ الحكومات حيزا للإنفاق في المالية العامة. وتفتقر الكثير من بلدان الأسواق الناشئة إلى التمويل بسبب عدم كفاية الأوعية الضريبية، والقطاعات غير الرسمية الكبيرة، وعدم كفاءة الإدارة.

وتكشف أنماط الضرائب الحالية عن اختلافات كبيرة، لا سيما بين البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط والبلدان مرتفعة الدخل. فتجمع البلدان ذات الدخل المرتفع نسبة أكبر بكثير من ناتجها القومي عن طريق الضرائب - تحديدًا الضرائب المباشرة - مقارنةً بالبلدان ذات الدخل المنخفض. وعلى النقيض، تعتمد البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط على الضرائب غير المباشرة مثل ضرائب الاستهلاك والضرائب التجارية.

ومن الممكن تعبئة المزيد من الإيرادات في معظم البلدان. وتشير التقديرات إلى أن بلدان أفريقيا جنوب الصحراء يمكنها أن تجمع ما بين 3% و5% من إجمالي الناتج المحلي في صورة إيرادات إضافية من خلال مجموعة من الإصلاحات التي تعمل على تحسين الكفاءة وتسخير التكنولوجيات الجديدة لتحسين الامتثال وخلق مصادر جديدة للضرائب.

وبوسع الحكومات تقليص الفجوة بين السياسات الضريبية والامتثال من خلال عدد من أدوات المالية العامة، بما في ذلك ضريبة القيمة المضافة وضريبة الإنتاج وضرائب الدخل على الأفراد والشركات والضرائب العقارية، وكذلك من خلال الأنظمة المالية للصناعات الاستخراجية في البلدان الغنية بالموارد.

وكخطوة أولى للإصلاح في البلدان النامية، تعد ضريبة القيمة المضافة مصدرا رئيسيا محتملا للإيرادات. ومع ذلك لا يفرض عدد قليل من البلدان ضريبة على القيمة المضافة. وتواصل الكثير من البلدان، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء، الاعتماد على ضرائب المبيعات. ويحمي تطبيق ضريبة القيمة المضافة بدلا من ضرائب المبيعات العامة من دفع ضريبة على الضرائب عن طريق فرض ضريبة على القيمة المضافة فقط في كل مرحلة من سلسلة القيمة. ومع هذا، حتى لو كانت ضريبة القيمة المضافة مطبقة في بلدان الأسواق الناشئة، فقد يكون لها تأثير محدود فقط في تحقيق الإيرادات. وغالبا ما يؤدي ضعف قدرات المالية العامة إلى مشاكل في الامتثال تتعلق بالتنفيذ المعيب.

ومن شأن الضرائب والمدخرات الأخرى أن تسهم في تمويل رأس المال البشري وتعزيز الحماية الاجتماعية. وغالبا ما تستخدم الحكومات ضرائب الإنتاج من أجل تحقيق أهداف الرفاه الاجتماعي أو الاستدامة البيئية، من خلال حساب التكلفة الاجتماعية

للعوامل الخارجية السلبية الناتجة عن استهلاك سلع معينة. جمعت بلدان أفريقيا جنوب الصحراء في عام 2015 أقل من نصف مستوى ضرائب الإنتاج مقارنة بأوروبا، حيث لم تتجاوز 1.4% من إجمالي الناتج المحلي. ويمكن لسياسات تسعير الكربون الوطنية ذات الكفاءة أن تجمع مبالغ كبيرة من الإيرادات. ويمكن الجمع بين الضرائب على الكربون وإلغاء دعم الطاقة للمستهلكين، لحين إجراء تحليل دقيق لتأثير الفقر. ويمكن أن يكون لرفع الدعم عن مصادر الوقود الأكثر استخداما من قبل الأسر الفقيرة، مثل الكيروسين، عواقب غير مقصودة.

وبالإضافة إلى الضرائب على السلع والخدمات، يمكن لضريبة الدخل على الأفراد والشركات أن تلعب دورا مهما في زيادة الحيز في موازنات بلدان الأسواق الناشئة. كما أن التهرب الضريبي لا يزال شائعا. يؤثر تآكل القاعدة الضريبية للشركات على الكثير من البلدان، ولكن يمكن زيادة أسعار الضرائب الفعلية من خلال ترشيد النفقات الضريبية وتطبيق قواعد قوية لمنع التهرب. وأصبحت الضرائب المستقطعة من المنبع على المدفوعات مقابل الخدمات أكثر أهمية مع الانتشار العالمي المتزايد للشركات الرقمية التي تمتلك أصولا مادية قليلة نسبيا. ويمكن للتكنولوجيا أن تسهل جمع الضرائب على دخل الأفراد عن طريق زيادة عدد دافعي الضرائب المسجلين. وتعد الضرائب على الممتلكات الثابتة، وإدخال أو تحسين الأنظمة القابلة للتطبيق على الصناعات الاستخراجية، هي وسائل أخرى لزيادة الحيز المتاح للإنفاق في المالية العامة.